تقرير مرحلي بشأن تعزيز التجارة البينية
للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

11 – 12 مايو 2017

أنقرة، تركيا

الفهرس

أ) المقدمة 2

1. نبذة عن المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة 2
2. قرارات الدورة الثانية والثلاثين للجنة الكومسيك 2

ب) عمليات المؤسسة في مجال تمويل التجارة من أجل التنمية 3

1. المساهمة في أمن الطاقة بالبلدان الأعضاء 4
2. دعم تصدير المنتجات الزراعية الرئيسية 4
3. تعزيز الصيرفة الإسلامية وخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء 5
4. تعبئة الموارد لتمويل التجارة 6
5. تعزيز الدعم والتعاون عبر الحضور الميداني 6

ج) تعزيز التعاون التجاري وتنمية التجارة 7

1. قاعدة للتعاون من أجل التكامل الاقتصاديّ الإقليميّ 7

1-1 مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية 7

1-2 البرنامج الخاص بآسيا الوسطى 8

1-3 برنامج الجسر التجاري العربي الأفريقي 8

1-4 منتدى تنمية التجارة 9

2. الشراكة من أجل تطوير القدرات التجارية والمعرفة 10

2-1 برنامج الجسر التجاري للمعرفة 10

2-2 تدريب وتشغيل الشباب في مجال التجارة الدولية 10

2-3 البرنامج الدولي لبناء القدرات التجارية وتعزيز دعم الوصول إلى الأسواق في السنيغال 10

2-4 برنامج المؤسسة لتنمية صادرات البن الإندونيسي 11

2-5 برنامج تنمية الشراكات بين حلاجي أفريقيا وغزالي جنوب شرق آسيا 12

الملحق-1 13

أ) المقدمة

1. نبذة عن المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة كيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أنشئت بهدف النهوض بالتجارة وتحسين الأحوال الاقتصادية ومعايش الناس في العالم الإسلامي. وقد جمعت المؤسسة كافة أعمال تمويل التجارة التي كانت متفرقة داخل مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية، وبدأت عملياتها في يناير 2008.

وقد عزز تجميع أنشطة مجموعة البنك في مجال تمويل التجارة تحت مظلة واحدة من كفاءة المؤسسة في إنجاز المهام وسرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء في سوق تتحكم فيه بيئة الأعمال. وتقدم المؤسسة بصفتها رائدا في مجال تمويل التجارة المتطابقة مع أحكام الشريعة خبرتها وتمويلاتها إلى الشركات والحكومات في البلدان الأعضاء. وتضع من أولوياتها تشجيع التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتعمل المؤسسة، انطلاقا من رسالتها المحددة في الولاية المنوطة بها، وفق المعايير العالمية لتكون محفزا لتنمية التجارة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأبعد منها. وفضلا عن تمويل التجارة وتحسين فرص البلدان الأعضاء في الوصول إلى التمويل، استحدثت المؤسسة في الآونة الأخيرة إدارة لتطوير الأعمال والتجارة بغية تطوير برامج تنمية تجارة متكاملة تقدم المساعدة الفنية ذات الصلة للبلدان الأعضاء على نحو متكامل تتضمن تمويل التجارة وتطوير الحلول معا. وسينصب عمل هذه الإدارة على تعزيز التجارة وتسهيلها، وتنمية القدرات، وتكامل التجارة وتطوير سلع استراتيجية.

وتتوفر المؤسسة بصفتها عضوا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على إمكانية فريدة للوصول إلى البلدان الأعضاء والعمل على تيسير حشد الموارد من القطاعين العام والخاص بغية تحقيق الأهداف الرامية إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية عبر التجارة. وهي تيسّر حصول رجال الأعمال في البلدان الأعضاء على تمويل التجارة، وتزودهم بالأدوات اللازمة لبناء قدراتهم في مجال التجارة، ليتمكنوا من التنافس بنجاح في السوق العالمية.

2. قرارات الدورة الثانية والثلاثين للجنة الكومسيك

اعتمدت لجنة الكومسيك في دورتها الحادية والثلاثين القرارات التالية وطلبت من المؤسسة مواصلة بذل جهودها للمساهمة في التجارة والتعاون التجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

- تعرب عن تقديرها لأنشطة تمويل التجارة وتشجيعها، التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وجمع الأموال من السوق العالمي لتمويل العمليات التجارية في البلدان الأعضاء، والمساهمة في تحقيق نسبة 20 % المستهدفة للتجارة فيما بين البلدان الأعضاء.

- تشيد بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبلدان الأقل نموا، وتأخذ علما بالجهود التي تبذلها لتنويع محفظتها وتقديم المزيد من التمويل لقطاع الزراعة

ذي الأثر المباشر والبالغ على تحسين الإنتاجية وخلق الوظائف وزيادة مداخيل الصادرات والتخفيف من حدة الفقر.

- تدعو البلدان الأعضاء لاستيفاء متطلبات عضويتها في مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) حتى يتسنى لمجموعة البنك تنفيذ المهام المنوطة بها بنجاح.

- تحيط علما بالمبادرات التي تنفذها المؤسسة والرامية إلى تعزيز التجارة وتنمية القدرات من خلال مختلف برامجها الرائدة ولاسيما مبادرة المعونة من أجل التجارة بين البلدان العربية وبرنامج جسور التجارة للبلدان العربية والإفريقية وبرنامج الجسر التجاري للمعرفة.

- تحيط علما بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تنظيم منتدى هيئات تنمية التجارة لزيادة وعي القطاع الخاص بالبلدان الأعضاء حول تسهيلات تمويل التجارة التي تقدمها المؤسسة، وتشجع مؤسسات القطاع الخاص في البلدان الأعضاء على المشاركة بفعالية في هذا المنتدى.

- ترحب بالانطلاق الرسمي للبرنامج الخاص بآسيا الوسطى لاسيما في شقه الخاص بتمويل التجارة، خلال الاجتماع السنوي الحادي والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، وتحيط علما بجهود مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة) في إعداد البرنامج الخاص لآسيا الوسطى وتنفيذه بفعالية.

- تحيط علما بالجهود التي تبذلها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنفيذ برامج تجارية متكاملة لتطوير السلع بمزج تسهيلاتها المرتبطة بالتمويل التجاري مع ما تقدمه من تدخلات للمساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة، وتطلب من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إنشاء برامج مماثلة لسلع استراتيجية أخرى.

- تشيد بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنويع الأدوات المالية الإسلامية، ودعم برامج التدريب على التمويل الإسلامي، وتشجيع إيجاد حلول للتمويل الإسلامي على مستوى المحافل الدولية، وترحب بإعلان تنظيم فعالية حول تمويل التجارة الإسلامية، على هامش المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية المقبل.

ب) *عمليات المؤسسة في مجال تمويل التجارة من أجل التنمية*

تقوم المؤسسة بأداء هذا الدور من خلال خطي أعمال رئيسيين: 1) تمويل التجارة و 2) تنمية التجارة. ففي جانب تمويل التجارة، تقدم المؤسسة تمويل التجارة للجهات الحكومية السيادية وللقطاع الخاص وللشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال خطوط التمويل المقدمة للبنوك المحلية والإقليمية.

وخلال السنوات التسع التي مضت منذ إنشائها في 1429، أحرزت المؤسسة إنجازات مشهودة في مجالي تمويل وتنمية التجارة معا. وبلغت الاعتمادات الإجمالية التراكمية 35.4 مليار دولار أمريكي، وعمليات الصرف 26.8 مليار دولار أمريكي. من جهة أخرى، بلغ المجموع التراكمي للأموال التي تم جمعها من البنوك الشركاء والمؤسسات المالية 26.9 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس الدور الحاسم الذي تقوم به المؤسسة

كحافز لاجتذاب التمويل للصفقات التجارية الكبرى لفائدة البلدان الأعضاء. وعلاوة على ذلك، واصلت المؤسسة تمويل عدد من البلدان الأعضاء في إطار الاتفاقات الإطارية متعدد السنوات للكثير من العملاء السياديين الكبار. وواصلت المبادرات الإقليمية مثل مبادرة أفريقيا إحراز تقدم ملحوظ.

في مجال تنمية التجارة، واصل برنامج التعاون والتعزيز التجاري تكميل أنشطة التمويل التجاري للمؤسسة من خلال ست خطوط تجارية هي تعزيز التجارة وتيسير التجارة، وتنمية القدرات، وتطوير منتجات استراتيجية، وتعميم التجارة، ودعم وتمويل التجارة. وتمشيا مع الاتجاه الاستراتيجي الجديد، بدأت المؤسسة تجري تحولا في تدخلاتها باتجاه نهج برنامجي متكامل يجمع بين تمويل وتنمية التجارة والقدرات من أجل مضاعفة الأثر. ومن الأمثلة على ذلك ما يلى: (1) برنامج تنمية صادرات البن الإندونيسية، (2) مبادرة دعم منتجي القطن في غرب أفريقيا لتوسيع أسواق التصدير.

1. المساهمة في أمن الطاقة بالبلدان الأعضاء

إمكانية الوصول إلى الطاقة المستدامة هو الدافع الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولخدمات الطاقة آثار متعددة على الإنتاجية والصحة والتعليم والأمن الغذائي. وحسب التقديرات فإن 3 ملايير إنسان في العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء، يوجد معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والدول النامية في آسيا. ويعد الافتقار للبنى التحتية وإمكانية الوصول إلى الطاقة من الأسباب الرئيسية لنقص الأداء في هذا القطاع في تلك البلدان.

ولذلك، فتحسين فرص الحصول على الطاقة أمر لا غنى عنه لفتح إمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أسرع. وترى المؤسسة في دعم قطاع الطاقة أحد أهم ركائز استراتيجيتها للتدخل في البلدان الأعضاء. وعلى هذا النحو، لا تزال المؤسسة الشريك التاريخي الذي يوفر التمويل لتأمين الوقود النفطي من أجل الحفاظ على استقرار توليد الكهرباء لفائدة عدد كبير من السكان المحرومين.

وفي العديد من البلدان الأعضاء حيث يقل عدد الممولين القادرين على تمويل صفقات الطاقة كثيرا ما تتطلب تمويلا كبيرا، يلعب الدعم المقدم من المؤسسة دورا محفزا في تعبئة الموارد من الأسواق الدولية من أجل التمويل المشترك لصفقات الطاقة الكبرى تلك. وعلى مر السنين، اكتسبت المؤسسة خبرة كبيرة في هذا القطاع وحضورا عالميا في 57 بلدا.

ويتميز التمويل المقدم من المؤسسة لقطاع الطاقة بما يلي:

- في سنة 2016 (1437) بلغت نسبة تمويل منتجات الطاقة نحو 60% من إجمالي الاعتمادات، مناصفة بين النفط الخام والمنتجات النفطية.
- الجزء الأكبر من التمويلات المتصلة بالطاقة ذهبت لبلدان آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتبعها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

2. دعم تصدير المنتجات الزراعية الرئيسية

تواصل تدخلات المؤسسة تغطية مجال الزراعة وتشمل السلع التي تساعد في خلق فرص العمل، وتحسين الإنتاجية، والحد من الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي. ويذكر أن المؤسسة تقدم دعما كبيرا للأمن

الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يستأثر قطاع الزراعة بنسبة كبيرة من محفظة تمويل التجارة الذي له تأثير قوى على تعزيز الأمن الغذائي للمزارعين. والواقع أن للزراعة حصة الأسد (54%) من محفظة تمويل التجارة للمؤسسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن تمويل الزراعة يذهب أساسا لتمويل المحاصيل النقدية (ولاسيما القطن والفول السوداني)، فإن ذلك يساعد على تعزيز الأمن الغذائي لأن المزارعين يستخدمون جزءا من المدخلات الزراعية الممولة لتمويل زراعة المحاصيل الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح التمويل للمزارعين الحصول على مقابل لمحاصيلهم في حينه، ما يؤدي بالتالي إلى تحسين دخل الأسرة. وعلاوة على ذلك، هناك عمليات التمويل على قلتها مخصصة للأمن الغذائي، وقد بلغت في سنة 1437-38هـ (2016) نحو 17 مليون دولار أمريكي منحت لكومة مالي. (المبلغ التراكمي 42 مليون دولار أمريكي).

وبالإضافة إلى الأنشطة المضطلع بها في أفريقيا جنوب الصحراء، قدمت المؤسسة كذلك التمويل للبن (إندونيسيا) والقمح (كازاخستان) اللذان يساهمان معا في تعزيز دخل ومعيشة المزارعين. وفيما يلي بعض التدابير التي اتخذت لتعزيز الأمن الغذائي وزيادة الدعم المقدم إلى قطاع الزراعة:

- التآزر والشراكة مع إدارة الزراعة في البنك الإسلامي للتنمية لزيادة التمويل لقطاع الزراعة في البلدان الأعضاء؛
- الشراكة مع منظمة الأمن الغذائي الإسلامية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- ربط المنتجين بالمشترين في البلدان الأعضاء؛
- العمل بطريقة هادفة لمواصلة تمويل يعزز الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء.

في 1437-38هـ (2016)، بلغ إجمالي الاعتمادات الموجهة لقطاع الزراعة 13% من إجمالي المحفظة، أي ثالث أكبر حصة بعد الطاقة. وخلال السنة، اعتمدت المؤسسة 16 عملية في قطاع الزراعة في ثمانية بلدان أعضاء. وفيما يلي السمات الرئيسية لتمويلات المؤسسة في هذا القطاع:

- يذهب الجزء الأكبر من التمويل لدعم سلع التصدير الرئيسية مثل القطن والفول السوداني في القطاع الزراعي؛
- استحوذت أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أكبر حصة في هذه المحفظة، وكانت الكاميرون وبوركينا فاصو وكوت ديفوار وغامبيا وجيبوتي المستفيدين الرئيسيين.

3. تعزيز الصيرفة الإسلامية وخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء.

للوصول إلى عدد أكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء، توفر المؤسسة التمويل بالمرابحة للمؤسسات المالية المحلية والمصارف التجارية، وهذه بدورها تقدم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص. وهذا لا يسهم فقط في تلبية الحاجة الملحة للحصول على

التمويل، بل يساعد أيضا في تعزيز الصيرفة الإسلامية حيث يتم تقديم أدوات التمويل الإسلامي للبنوك الشركاء. وفيما يلي أبرز ملامح دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4. تعبئة الموارد لتمويل التجارة

لم تكن سنة 1437-38هـ (2016) سنة عادية بالنسبة للمؤسسة من حيث تمويل عمليات تمويل التجارة. فانخفاض أسعار السلع الأساسية، وهشاشة بعض الدول الأعضاء، وتدهور الجدارة الائتمانية لبعض العملاء، وزيادة تكلفة رأس المال وأسعار الفائدة، مثلت تحديات قيدت قدرة المؤسسة على رفع حجم التمويل المستهدف من شركائها. وترجم ذلك إلى عدد أقل من الصفقات المشتركة، وإلى انخفاض حجم الأموال المعبأة من الشركاء.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن شبكة الشراكات أثبتت مرونة قوية كعهدها في السنوات الماضية. وقد نجحت المؤسسة هذه السنة في مواصلة الهدف الكبير بتوسيع شبكة الشركاء عن طريق إضافة شركاء جدد من المؤسسات المالية ومن البنوك.

وقد استطاعت المؤسسة بفضل تعاونها مع الشركاء القدامى والجدد سنة 1437-38هـ (2016) من تعبئة 2.432 مليون دولار أمريكي في 22 عملية مشتركة في 15 بلدا عضوا. ويمثل هذا المستوى من الأموال المعبأة حوالي 56% من إجمالي تمويل التجارة التي قدمتها المؤسسة لعملائها هذه السنة. كما كانت هذه السنة 1437-38هـ (2016) سنة هامة للتعاون مع صناديق البنك الإسلامي للتنمية وكياناته، إذ بلغ حجم التمويل من البنك الإسلامي للتنمية مستوى قياسيا قدره 897 مليون دولار أمريكي.

وستواصل المؤسسة استنادا على شبكة شركائها المحافظة على نمو شبكتها من خلال الحفاظ على علاقتها مع الشركاء الحاليين، وبناء شراكات جديدة تركز على بنوك التنمية المتعددة الأطراف الدولية والإقليمية.

5. تعزيز الدعم والتعاون عبر الحضور الميداني

شرعت المؤسسة بالاشتراك مع أعضاء مجموعة البنك في تطبيق مبادرة اللامركزية وتعزيز الوجود الإقليمي بهدف تفويض السلطات والمسؤوليات إلى الميدان. وقد قرب الحضور الإقليمي المؤسسة من عملائها، مما مكنها من خدمة احتياجات البلدان الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فالحضور الميداني يمكن من حسن تقدير المخاطر الناجمة عن التحديات المتزايدة في البيئة التشغيلية وعدم اليقين في الأسواق العالمية.

ويسعى نهج "مجموعة واحدة" الذي تتبعه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مجال الحضور الميداني إلى ضمان ما يلي: (1) عرض خدمات مجموعة البنك بطريقة متوائمة؛ (2) تحقيق التآزر بين كيانات مجموعة البنك عند تطوير الأعمال وتنفيذ التدخلات؛ (3) تحقيق وفورات الحجم وتقاسم التكاليف.

وقررت المؤسسة أن تجعل من نقل عدد من موظفي الواجهة إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية الوسيطة أولوية استراتيجية. وحتى الآن، فقد تعاونت المؤسسة مع أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في المكتب الإقليمي بداكار (السنغال يغطي 11 بلدا في منطقة غرب أفريقيا)، وفي المكاتب القطرية الوسيطة في دكا (بنغلاديش) وإسطنبول (تركيا) وجاكرتا (إندونيسيا). ومن المتوقع أن تنضم المؤسسة قريبا إلى باقي أعضاء المجموعة في المكتب الإقليمي في الرباط. وقد بدأت استراتيجية اللامركزية وتعزيز

الوجود الإقليمي تؤتي ثمارها الطيبة متمثلة في تحسين العلاقة مع العملاء وزيادة التعاون الإقليمي، وزيادة حجم الأعمال والاعتمادات.

وهناك فوائد إيجابية جمة يمكن جنيها من حضور المؤسسة في الأقاليم، فبفضل الحضور في المكتب الإقليمي بداكار تهيأ للمؤسسة سهولة الوصول إلى غرب أفريقيا. وزاد الحضور الميداني في داكار من الكفاءة وحجم الصرف في كافة أنحاء منطقة غرب أفريقيا.

وتعد إندونيسيا أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، وهي أحد أكبر اقتصادات السوق الناشئة في العالم، ويلعب البن دورا اقتصاديا واجتماعيا هاما فيها. واستطاعت المؤسسة من خلال مكتب جاكارتا القطري الوسيط العمل على إقامة برنامج تصدير البن الإندونيسي، مما زاد من البيع المؤجل والتغلب على نقص التمويل في السوق.

وتعد بنغلاديش من بين أكبر 12 دولة نامية وإحدى أكبر الأسواق في جنوب شرق آسيا. وقد أثمر حضورنا في دكا تحسنا في العلاقات مع حكومة بنغلاديش وساعد المؤسسة على الوصول بسهولة أكبر إلى القطاع الخاص مما أدى إلى تزايد معدل الصرف.

وقد أظهر أحد أنشط محافظ المؤسسة، أي السوق التركية، نموا قويا بالرغم من الاضطرابات السياسية الأخيرة. ونتج عن الحضور الإقليمي في إسطنبول زيادة 860 مليون دولارا من الاعتمادات في 1437-38هـ (2016) أي ما يمثل 19-21% من مجموع اعتمادات المؤسسة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال السنوات الثلاث المقبلة. فاستراتيجية المؤسسية بتطبيق اللامركزية وتفويض السلطة والمسؤولية للميدان عنصر أساسي لتعزيز بروز المؤسسة وأنشطتها في الميدان. وستواصل المؤسسة اللامركزية وتعزيز الحضور الإقليمي على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

ج) برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة

1. قاعدة للتعاون من أجل التكامل الاقتصاديّ الإقليميّ

1-1 مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية

بادرت المؤسسة بتصميم وتنفيذ برنامج لتنمية التجارة الإقليمية مع التركيز بصفة خاصة على "تعزيز التكامل الإقليمي" لحفز النمو الاقتصادي والتنمية بهدف تعزيز التعاون التجاري بين الدول العربية مع بقية العالم. وقد أطلق برنامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية في ديسمبر 2013. وتتمثل أهداف البرنامج بشكل أكثر تحديدا فيما يلي:

- تعزيز القدرة التنافسية من خلال إصلاح السياسات التجارية وتعزيز القدرات المؤسسية لمؤسسات الدعم التجاري؛
- تعزيز جانب العرض والاندماج في سلسلة القيمة
- تعزيز قدرات منظمات التعاون التجاري الإقليمية ودون الإقليمية لضمان تنفيذ أفضل لسياسات وبرامج التكامل التجاري.

أما الوكالات المنفذة للبرنامج فتضم خمس وكالات للأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وجامعة الدول العربية، والبعثات الدائمة في جنيف للدول العربية، والمنظمات الإقليمية العربية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ومركز تدريب التجارة الخارجية المصري). قائمة المشاريع المنفذة والمشاريع قيد التنفيذ ترد في الملحق1. وقد تم اعتماد وتقييم 5 مشاريع جديدة على يد لجنة الاختيار الفنية قصد تمويلها، وترد أيضا في الملحق 1. ويتوقع أن يكتمل تنفيذ البرنامج بحلول منتصف 2018، يعقبه تنفيذ برنامج تقييم خارجي.

1-2 *البرنامج الخاص بآسيا الوسطى*

أعدت مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية في 2016 البرنامج الخاص بآسيا الوسطى لمعالجة بعض التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان الأعضاء في هذه المنطقة. وفي إطار الدور المكمل الذي تؤديه المؤسسة والداعم لجهود مجموعة البنك الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء، تعمل بصورة وثيقة مع إدارة البرمجة القطرية والبنك الإسلامي للتنمية لإعداد وثيقة البرنامج. وتعد تنمية التجارة وتعزيز التكامل التجاري الإقليمي من مجالات التركيز الرئيسية للبرنامج.

العنصر التجاري للمبادرة له مجالي تركيز فرعيين. يهدف المجال الأول إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء بمنطقة آسيا الوسطى، عن طريق تدابير متنوعة لتيسير التجارة على المستويين الوطني والإقليمي. ويهدف المجال الثاني من المشروع إلى تحسين القدرة التنافسية التجارية في مجال الصناعات الزراعية الغذائية في بلدان برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا وإمكانية إدراجها ضمن سلسلة القيمة العالمية. وكجزء من جهودها لتنفيذ البرنامج، ستنظم المؤسسة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقتي عمل تدريبيتين إقليميتين لفائدة السلطات الحكومية ومؤسسات دعم التجارة في الموضوع التالي، من شأنهما أن ترسيا قاعدة لمزيد من الأنشطة المتوخاة في إطار البرنامج.

التدريب على تحليل السوق والتدفقات التجارية

التدريب على التجارة اللاورقية لتيسير التجارة عبر الحدود

وسيعقب برامجي التدريب هذين حلقات عمل وحلقات دراسية وطنية تتعلق بالتجارة/تمويل الصادرات لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان الأعضاء. كما تنظر المؤسسة في فكرة تطوير أسواق السلع الأساسية في المنطقة عن طريق طرح ترخيص المستودعات الجمركية ونظام إيصالات التخزين كضمان والأصول السائلة في القطاع المصرفي.

1-3 *برنامج الجسر التجاري العربي الإفريقي*

لا تعكس التجارة البينية بين البلدان العربية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إمكانات التجارة بين المنطقتين. ونتيجة لذلك، اتفقت كل من المؤسسة، والبرنامج السعودي

للصادرات، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، على العمل سويا من أجل تطوير برنامج لتعزيز التجارة الإقليمية، بهدف تعزيز التجارة بين أفريقيا والبلدان العربية.

ونظم إطلاق منتدى برنامج جسر التجارة بين البلدان العربية والإفريقية البرنامج بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي في الرباط بالمملكة المغربية يومي 22-23 فبراير 2017. ويهدف هذا البرنامج الذي وضعته المؤسسة بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، إلى تعزيز وزيادة التدفقات التجارية بين البلدان العربية من أفريقيا جنوب الصحراء وتوفير ودعم تمويل التجارة وائتمان الصادرات والتقريب بين الاقتصادات من خلال تطوير أنظمة النقل والإمداد وتعزيز أدوات بناء القدرات الحالية المتصلة بالتجارة من أجل زيادة وتنويع فرص التجارة والشراكة بين المنطقتين. وتشمل مجالات تركيز البرنامج ما يلي:

- دعم تنمية القدرات المؤسسية لمؤسسات دعم التجارة وشركات التصدير الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التدريب المتصلة بالتصدير والتجارة الدولية.

- دعم تنظيم منتديات الأعمال المتخصصة، وترتيب لقاءات بين أصحاب الأعمال، وإقامة المعارض الدولية، ومنصة معلومات الأعمال على الإنترنت للشركات.

- دعم إعداد الدراسات والتقارير ذات الصلة بالتجارة عبر الحدود، واللوجيسيك وإمكانيات التجارة، إلخ.

- توفير تمويل التجارة وتسهيلات تأمين صادرات الشركات من كلتا المنطقتين.

1-4 *منتدى تنمية التجارة*

يتمثل البرنامج الرائد الآخر في إطار برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة في منتدى تنمية التجارة، وهو بمثابة محاولة لتأسيس منصة شراكة بين القطاعين العام والخاص، ويهدف المنتدى إلى الجمع ما بين صانعي القرار في مجال التجارة وبين رجال الأعمال. ومن بين أهدافه أيضاً شرح القضايا والسياسات المتعلقة بالتجارة للوصول إلى اتفاق مشترك حول الحلول الملائمة لمواجهة التحديات المشتركة للبلدان الأعضاء بالمنظمة، وكذلك تشاطر الخبرات وأفضل الممارسات في مجال تنمية التجارة، بينما يتيح في الوقت ذاته لرجال الأعمال فرص تأسيس شبكات تجارية من خلال الفعاليات الخاصة بالتوفيق ما بين مختلف الأعمال. هذا بالإضافة إلى توفير فرص تعليمية وتثقيفية من خلال فعاليات ودورات بناء القدرات. والمؤسسة الآن بصدد المراحل النهائية لإبرام اتفاقية شراكة مع البلد المضيف حيث ستعقد النسخة الأولى من المنتدى.

2. الشراكة من أجل تطوير القدرات التجارية والمعرفة

2-1 برنامج الجسر التجاري للمعرفة

يعد بناء القدرات المتصلة بأنشطة التجارة مثل تنظيم الدورات التدريبية وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات من بين الأنشطة العادية التي تقوم بها بالتعاون مع شركائها في مجال بناء القدرات. برنامج الجسر التجاري للمعرفة برنامج شامل يعزز أنشطة المؤسسة في مجال بناء القدرات، وتحقيق تجارب وخبرات شركائها الإنمائيين لخلق قدرات تجارية مستدامة في القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما تنظم المؤسسة مختلف برامج التدريب والحلقات الدراسية وحلقات العمل في إطار مختلف برامجها الرائدة لمعالجة هذه المبادرات.

2-2 تدريب وتشغيل الشباب في مجال التجارة الدولية

برنامج التدريب على التصدير والتشغيل ينفذ في إطار برنامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية وهو أحد الأمثلة على كيفية تصميم المؤسسة برامج مستدامة وطويلة الأجل لتنمية القدرات مع شركائها. ويجري تنفيذ هذا البرنامج على يد مركز تدريب التجارة الخارجية بتمويل مشترك من مجلس التدريب الصناعي بمصر. وتعتزم المؤسسة تكرار هذا البرنامج التدريبي في البلدان الأعضاء الأخرى في حالة رغبت البلدان المستفيدة في المساهمة في ميزانية المشروع.

ويهدف البرنامج التدريبي إلى تحسين معارف ومهارات الشباب ليصيروا أخصائيي تصدير معتمدين مما سيمكنهم من العثور على فرص عمل تنافسية في التجارة الدولية وإقامة شركاتهم الخاصة. وستنظم سلسلة من الدورات التدريبية لفائدة 1000 من خريجي الجامعات الجدد. وقد بدأ تنفيذ المشروع في مارس 2016 بالتوقيع على اتفاق شراكة بين المؤسسة ومجلس التدريب الصناعي بمصر كمموليْن، ومركز تدريب التجارة الخارجية كوكالة منفذة للمشروع ومقدمة للتدريب.

وبعد إتمام برامج التدريب، سيتم تشغيل الشباب الخريجين في الشركات الخاصة التي تعمل حاليا في التجارة الدولية أو التي هي بصدد توسيع عملياتها في بلدان أخرى. وسيعزز البرنامج التدريبي ثقافة التصدير لدى الشركات وتحسين معرفتهم في المسائل المتعلقة بنوعية وتوحيد القياس، وقواعد التجارة المتعددة الأطراف، وتسويق الصادرات، والعلامة التجارية، وجودة المنتجات.

2-3 البرنامج الدولي لبناء القدرات التجارية وتعزيز دعم الوصول إلى الأسواق في السنيغال

يجري حاليا إعداد برنامج تدريب مماثل بالتعاون مع مكتب تيسير التجارة الكندي لدعم تنمية القدرات البشرية في مجال التجارة الدولية. وكان قد وقع اتفاق شراكة مع مكتب تيسير التجارة الكندي في 23 يناير 2017 في داكار بالسنيغال. وبدأ تنفيذ المشروع في مارس 2017.

ويهدف العنصر الأول وهو تدريب المدربين إلى إنشاء منصة للتدريب على التصدير تنفذ من خلال أسيبيكس وغيرها من مؤسسات دعم التجارة في السنيغال. وبفضل هذا العنصر، سيكون بمقدور أسيبيكس ومؤسسات دعم التجارة المرتبطة بها من عرض مهاراتها التقنية في ميدان التجارة الدولية وستكون مزودة بالقدرة على تقديم خدمات الدعم والتدريب للمصدرين والمصدرين المحتملين السنغاليين من مختلف القطاعات بطريقة تساعد هذه الشركات على زيادة أنشطتها التصديرية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر في السنغال. وسيركز العنصر الثاني من المبادرة المقترحة على إعداد وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنغالية ومنتجاتها بكافة الأدوات اللازمة والمعرفة التي يمكن أن تسهم في إدخال منتجاتها إلى الأسواق الكندية بكفاءة وفعالية من اجل ضمان موقع تنافسي مع باقي المنافسين وأن تكون على استعداد أيضا للاستفادة من فرص التصدير الجديدة التي قد تعرض لها.

2-4 برنامج المؤسسة لتنمية صادرات البن الإندونيسي

تعتمد سبل عيش الملايين من أفقر الناس في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأقل نموا، على السلع الزراعية. وتمثل السلع عصب اقتصاداتها وتستوعب معظم مداخيل الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي والعمالة. وبالمثل، يمثل قطاع الزراعة 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء للبنك الإسلامي للتنمية، أي ما بين 50 و60% من الناتج المحلي الإجمالي في العديد منها، ولا سيما البلدان الأقل نموا. ويمثل قطاع الزراعة أكثر من 40% من إجمالي القوة العاملة في بعض البلدان، إذ يصل إلى 85%. ولذلك كانت المؤسسة حريصة منذ إنشائها على دعم السلع الاستراتيجية في البلدان الأعضاء من خلال تقديم تسهيلاتها التمويلية على امتداد سلسلة القيمة. والآن، ومن أجل مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للتحديات التي تواجهها على امتداد سلاسل القيمة السلعية، دمجت المؤسسة مرافق تمويل التجارة مع دعم المساعدة التقنية من أجل تنمية التجارة.

وقد تم تصميم أحد برنامجها المندمجة لتنمية السلع الأساسية من أجل دعم قطاع البن الإندونيسي. ويتصدى برنامج المؤسسة لتطوير صادرات البن الإندونيسي للتحدي المزدوج الذي تواجهه صناعة البن الإندونيسية، وسيكون الوصول إلى التمويل أحد هذين التحديين الذي ستعالجه المؤسسة بفضل تسهيلاتها في مجال تمويل التجارة. وستقدم المؤسسة في نطاق البرنامج 100 مليون دولار أمريكي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة على مدى 3 سنوات من شأنها أن تعزز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، وتجعل النقد متاحا لأصحاب المزارع الصغيرة مقابل محاصيلهم.

وتعمل المؤسسة حاليا مع شركائها المحليين على إنشاء مركز تدريب مزارعي البن، مما سيوفر للمزارعين ممارسات تدريبية معززة، وتقديم تحليل التربة واختبارات للأسمدة وتوفير الشتلات بأسعار معقولة لاستبدالها بأشجار البن عالية الغلة. وفضلا عن ذلك، ستنظم المؤسسة فعاليات تيسير الأعمال لتوفير إمكانية الوصول المباشر إلى أسواق جديدة للصادرات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتخطط المؤسسة في منتصف المدة لإنشاء برنامج تنمية قدرات التعاونيات الزراعية لتمكين التعاونيات من القيام بدور

نشط في شراء المدخلات المباشرة لتسويق / تصدير البن وإجراء عمليات ما بعد الحصاد وإدارة مراكز التدريب. وستنظم ورشة الاعتماد لخطة عمل مركز التدريب في النصف الثاني من سنة 2017 بالتعاون مع شركاء محليين.

2-5 *برنامج تنمية الشراكات بين حلاجي غرب أفريقيا وغزالي جنوب شرق آسيا*

تعد منطقة غرب أفريقيا ثاني أكبر مصدر للقطن في العالم بعد الولايات المتحدة. وقد عملت المؤسسة منذ إنشائها على توفير تمويل سلسلة القيمة للقطن الإفريقي بما يصل إلى 938 مليون دولار أمريكي. وتعد بعض البلدان الأعضاء مثل بنغلاديش وتركيا وإندونيسيا من بين أكبر 5 بلدان مستوردة. غير أن الروابط التجارية بين البلدان الأعضاء لا تزال ضعيفة رغم ما تتمتع به من إمكانيات واعدة. وستنظم المؤسسة في منتصف أبريل 2017 في دكا ببنغلاديش اجتماعات فيما بين الشركات بالتعاون مع شركائها المحليين من قبيل رابطة القطن لغرب أفريقيا، ورابطة معامل النسيج والقطن في بنغلاديش وإندونيسيا. وسوف تيسر هذه الاجتماعات إقامة شراكة تجارية مباشرة بين شركات حلج القطن في غرب أفريقيا وشركات النسيج في بنغلاديش وإندونيسيا. وستنظم اجتماعات متخصصة بين الشركات في قطاعات أخرى في إطار عدد من برامج المؤسسة الرائدة، ومنها برنامج جسر التجارة بين البلدان العربية والإفريقية.

وستواصل المؤسسة، عملا بقرارات الكومسيك ذات الصلة تيسير تنظيم حلقات دراسية وورشات وأنشطة بناء القدرات لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بتقديم دعم مالي جزئي يبلغ لاجتماعات الكومسيك المقبلة.

الملحق -1 قائمة مشاريع مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية:

- دعم جامعة الدول العربية تشجيع التكامل التجاري الإقليمي من خلال تعزيز قدرات إدارة التكامل الاقتصادي والشؤون الاقتصادية التابعة لأمانة جامعة الدول العربية (من تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

- تحسين الأداء والإجراءات في ممرات التجارة والنقل بين السودان ومصر، وبين مصر والمملكة العربية السعودية، وبين المملكة العربية السعودية والأردن، من خلال تطوير الإجراءات الجمركية، والأجهزة والمعدات بالمراكز الحدودية (نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

- تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية من خلال التدابير غير الجمركية في كل من مصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، والسودان وتونس، ثم وضع خطوات ثابتة ومحددة على المستويين الوطني والإقليمي لإزالة القيود غير الجمركية (من تنفيذ مركز التجارة الدولية)؛

- **دعم انضمام السودان وجزر القمر إلى منظمة التجارة العالمية** من خلال تقديم الدعم التقني وبناء القدرات في مجال السياسات التجارية، والأطر المؤسسية والقانونية المتصلة بالإصلاح التجاري (الأونكتاد)؛

- صقل مهارات العاملين في قطاعات مختارة في مجال التصدير في مصر من خلال دورات تدريبية تهدف إلى المواءمة بين احتياجات الصناعة وبين قدرات العاملين ومهاراتهم في قطاعات صناعة الأغذية، والأخشاب والمفروشات (من تنفيذ منظمة العمل الدولية)؛

- تعزيز المؤسسات الداعمة للتجارة في كلٍ من الجزائر، ومصر، والكويت، ولبنان، وعمان، والمملكة العربية السعودية (تنفيذ مركز التجارة الدولية)؛

- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة مجلس التعاون الخليجي لتمكينها من دخول الأسواق الأجنبية (تنفيذ مركز التجارة الدولية)؛

- **تدريب الشباب للعمل في التجارة الدولية** (من تنفيذ مركز تدريب التجارة الخارجية، مصر)؛

- برنامج **بناء القدرات والدعم المؤسسي للمنطقة الحرة في نواذيبو، موريتانيا** لاعتماد الممارسات الدولية في تصميم المؤسسة، وإدارة الموارد البشرية والمالية والتخطيط والإداري (من تنفيذ المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية).

- **دراسة جدوى لإنشاء قرية لتصدير منتجات الحرف اليدوية، جيبوتي** (الوكالة المنفذة: مجلس التدريب الصناعي)

- **الاستراتيجية الوطنية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** (الوكالة المنفذة: مجلس التدريب الصناعي)

- تعزيز قدرات الشركات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية (الوكالة المنفذة: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)

- **توسيع وتحديث المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تونس نحو الابتكار والتصدير** (الوكالة المنفذة: يونيدو)

- **دراسة لتطوير المنصات اللوجستية وتيسير التجارة والاستثمار بين المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء** (الوكالة المنفذة: الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية)